بيـان صحفـي

أعلن بنك الكويت المركزي عن صدور التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٥، وذلك بعد ما نشرت الإدارة المركزية للإحصاء بيانات الناتج المحلي الإجمالي في أواخر شهر يوليو ٢٠١٦. ويمثل هذا التقرير الإصدار الرابع والأربعين ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي يحرص بنك الكويت المركزي على إعدادها بصفة سنوية منتظمة، وليتضمن أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال العام المذكور. كذلك أصدر بنك الكويت المركزي، ولأول مرة، ملحقًا يلخص أبرز المؤشرات الاقتصادية الواردة في التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٥. وينطوي التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٥ على ستة أجزاء رئيسية، بحيث يتناول كلٌ منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر المناسب من التفصيل.

ويُستهل التقرير الاقتصادي في **جزئه الأول** بتناول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام ٢٠١٥، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كلٍّ من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة. وفي هذا الإطار، تُشير الإحصاءات المتوافرة إلى زيادة قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية خلال عام ٢٠١٥ بنسبة ٣%، في حين سجلت قيمة ذلك الناتج للقطاعات النفطية تراجعًا بنسبة ٤٦,٢%، لتكون محصلة ذلك أن بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٥ نحو ٣٤٣١٤,٦ مليون دينار، بتراجع بلغت نسبته ٢٥,٩% مقارنةً بعام ٢٠١٤. من جانبٍ آخر، بلغ معدل التضخم السنوي مُقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت نحو ٣,٣% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٢,٩% خلال العام السابق. وأشارت الإحصاءات المتوافرة أيضًا إلى تباطؤ معدل نمو أعداد السكان الكويتيين ليبلغ نحو ٢,٥% خلال عام ٢٠١٥، في حين ارتفع معدل نمو أعداد السكان غير الكويتيين ليبلغ نحو ٤,١% خلال العام المذكور. هذا، وقد بلغ معدل نمو

جملة أعداد القوى العاملة في دولة الكويت نحو ٤,٨% خلال عام ٢٠١٥. وارتفع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية خلال عام ٢٠١٥ ليبلغ نحو ٣,٢%.

ويستعرض التقرير في **الجزء الثاني** منه التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك من خلال عرض أهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠١٥، إضافة إلى أبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية خلال العام المذكور. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية على استقراره النسبي خلال عام ٢٠١٥، وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت. من جانبٍ آخر، تباطأت وتيرة النمو في كلٍّ من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ليبلغ ما نسبته ١,٢% بنهاية عام ٢٠١٥، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية خلال العام المذكور ليبلغ ما نسبته ١,٣% في نهاية عام ٢٠١٥. إضافة إلى ذلك، واصل بنك الكويت المركزي جهوده في تنظيم مستويات السيولة المحلية خلال عام ٢٠١٥، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه ومن أبرزها نظام قبول الودائع من البنوك المحلية، بالإضافة إلى سندات بنك الكويت المركزي وإدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابةً عن وزارة المالية. وشهد رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي انخفاضًا ملحوظًا بلغت نسبته ١٨,٧% ليصل ذلك الرصيد إلى نحو ٤٦٩٥,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥.

وفي مجال الجهود الرقابية والإشرافية التي يقوم بها بنك الكويت المركزي على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، والرامية إلى تعزيز متانة الأوضاع لوحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، واصل البنك المركزي خلال عام ٢٠١٥ جهوده من خلال إصدار ومتابعة تنفيذ توجيهاته المرتبطة بالتعليمات الرقابية، ومن أبرزها ما يتعلق بجهوده لتطبيق أحدث المعايير الرقابية والمصرفية

الصادرة عن لجنة بازل والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣)، وذلك بهدف تحسين جودة رأس المال، وزيادة نسبة رأس المال الرقابي، وتحسين مستوى إدارة المخاطر، وذلك بما يُعزز قدرة البنوك على امتصاص الخسائر وزيادة قدرتها على مواجهة الصدمات، فضلًا عن إدخال تعديلات أساسية في مجال تعزيز الإفصاح والشفافية. وفي هذا السياق، فقد أصدر البنك المركزي تعليمات دليل حماية عملاء البنوك، وذلك في ضوء تزايد الاهتمام خلال السنوات الأخيرة بموضوع حماية المستهلكين في مجال الخدمات المالية، لا سيما مع التوسع المطرد في الخدمات الإلكترونية، وتزايد فرص نقل المخاطر إلى العملاء في مختلف القطاعات.

ويتابع التقرير الاقتصادي في **الجزء الثالث** منه تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تُبرزه البيانات المالية المجمَّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من بنوك محلية، وشركات تمويل، وشركات الصرافة. وفي هذا الإطار، فقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نحو ٥٨٥٩٥,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، مُحققًا بذلك نموًا معدله نحو ٥,٧% مقارنة بمستواه خلال العام السابق، كما بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية ما قيمته نحو ٩٨٢٧,٥ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٥ بتراجع بلغت نسبته ٦,١% عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٤. هذا، وقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته نحو ١٥٣,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ بانخفاض بلغت نسبته ٠,١% عن مستواه في نهاية العام السابق.

ويتناول **الجزء الرابع** من التقرير تطورات أوضاع المالية العامة للدولة، حيث سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ٣٥١٠,٥ مليون دينار، وبما يُمثل تراجعًا ملحوظًا نسبته ٧٢,٨% مقارنةً بالسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض **الجزء الخامس** من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام ٢٠١٥، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي تراجعًا خلال عام ٢٠١٥ بما قيمته ١٣٦٣٩,٧ مليون دينار ونسبته ٦١,٨%، كما تراجع فائض الحساب الجاري بما قيمته ١٣٦٨٢,٠ مليون دينار ونسبته ٨٨,٤%. ومحصلةً لذلك، حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٥ عجزًا كليًا بلغت قيمته نحو ٨٨٥,٩ مليون دينار.

أما **الجزء السادس والأخير** من التقرير الاقتصادي الصادر عن بنك الكويت المركزي، فيرصد تطورات النشاط في أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥، وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية، وحركة الأسعار، والعوامل المؤثرة في أداء ذلك السوق. وفي هذا الإطار، فقد أقفل المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية على انخفاض بنسبة ١٤,٠٩% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة بإقفال عام ٢٠١٤، كما سجَّل المؤشر الوزني للسوق تراجعًا بنحو ١٣,٠٣% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة بإقفال عام ٢٠١٤.

ومن الجدير بالذكر أنه يُمكن الحصول على نسخة من التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٥ من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت (www.cbk.gov.kw).

٢٠١٦/٩/٢١